JABATAN KEMAJUAN ISLAM MALAYSIA
JAKIM
Jurnal Hadhari: An International Journal 18 (1) (2026) 156-175
ejournals.ukm.my/jhadhari
ISSN 1985-6830
eISSN 2550-2271
PENERBIT UKM
UKM PRESS
INSPIRASI ILMU TERSOHOR

القيادة السياسية والتحول الاقتصادي في سلطنة عمان في عهد السلطان هيثم خلال الفترة من ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٥

(Political leadership and economic transformation in the Sultanate of Oman under Sultan Haitham during the period from 2020 to 2025)

[1,2]MOHAMMED SALIM NASSER AL SENANI*
[1,3]WAN ZULKIFLI WAN HASSAN
[1,4]MUHAMMAD HAKIMI BIN MOHD SHAFIAI

[1]Institute of Islam Hadhari, National University of Malaysia,43600 Bangi, Selangor, Malaysia
[2]Government of the Sultanate of Oman
[3]Centre for Liberal Studies, National University of Malaysia, 43600 Bangi, Selangor, Malaysia
[4]Faculty of Economics and Management, National University of Malaysia, 43600 Bangi, Selangor, Malaysia

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة السياسية في تحقيق التحول الاقتصادي في سلطنة عُمان خلال عهد السلطان هيثم بن طارق خلال الفترة (2020–2025)، من خلال قياس أثر مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية، وهي التحول الرقمي والكفاءة الحكومية ومعدل البطالة، على كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي والتوازن المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية، شملت الإحصاءات الوصفية وتحليل الارتباط والانحدار الخطي.أظهرت النتائج وجود علاقات ارتباط بين متغيرات الدراسة، إلا أن نتائج الانحدار أوضحت عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً بين القيادة السياسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين ثبت وجود علاقة معنوية إيجابية بين القيادة السياسية والتوازن المالي. وتشير هذه النتائج إلى أن تأثير القيادة السياسية كان أكثر وضوحاً في تحقيق الاستقرار المالي مقارنة بتأثيره على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مع أهمية دور الحوكمة والتحول الرقمي في دعم الاستدامة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القيادة السياسية؛ التحول الاقتصادي؛ التوازن المالي؛ النمو الاقتصادي؛ عُمان

* *Corresponding author: Mohammed Salım Nasser Al Senanı, Institute of Islam Hadhari, National University of Malaysia,43600 Bangi, Selangor, Malaysi / Wan Zulkıflı Wan Hassan, Institute of Islam Hadhari, National University of Malaysia,43600 Bangi, Selangor, Malaysia/ Centre for Liberal Studies, National University of Malaysia, 43600 Bangi, Selangor, Malaysia, email: wenzoul@ukm.edu.my.*
Received:13 March 2025
Accepted:21 April 2025
DOI:https://doi.org/10.17576/JH-2026-1801-08

ABSTRACT

This study aims to analyze the role of political leadership in achieving economic transformation in the Sultanate of Oman during the reign of Sultan Haitham bin Tariq over the period (2020–2025). It examines the impact of key economic policy variables, namely digital transformation, government effectiveness, and unemployment rate, on both GDP growth and fiscal balance. The study adopts a descriptive-analytical approach and employs statistical techniques including descriptive statistics, correlation analysis, and linear regression. The findings indicate the existence of correlations among the variables; however, regression results show no statistically significant relationship between political leadership and GDP growth, while a significant positive relationship is found with fiscal balance. These results suggest that political leadership had a stronger impact on fiscal stability than on economic growth, highlighting the importance of governance and digital transformation in supporting economic sustainability.

Keywords: *Political leadership; economic transformation; fiscal balance; economic growth, Oman*

المقدمة

شهدت سلطنة عُمان منذ تولي السلطان هيثم بن طارق الحكم في عام 2020 تحولات اقتصادية وهيكلية مهمة، استهدفت تعزيز الاستدامة المالية، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين كفاءة الإدارة الحكومية، وذلك في إطار تنفيذ رؤية عُمان 2040. وقد جاءت هذه التحولات في سياق تحديات اقتصادية عالمية وإقليمية، أبرزها تداعيات جائحة كوفيد-91 وتقلبات أسواق الطاقة، مما استدعى تبني سياسات اقتصادية أكثر مرونة وكفاءة.

وفي هذا السياق، برزت القيادة السياسية كعامل محوري في توجيه مسار التحول الاقتصادي، من خلال تبني حزمة من الإصلاحات المالية والإدارية، وتعزيز الحوكمة، ودعم التحول الرقمي، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين بيئة الأعمال. وقد انعكس ذلك في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، مثل تحسن التوازن المالي، وتطور كفاءة المؤسسات الحكومية، واستقرار سوق العمل.

وعلى الرغم من هذه الجهود، تبرز الحاجة إلى تحليل الدور الفعلي للقيادة السياسية في تفسير هذه التحولات الاقتصادية، ومدى تأثيرها على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي خلال الفترة (2020–2025)، خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في السياق العُماني.

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين القيادة السياسية والتحول الاقتصادي في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020–2025)، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، بما يسهم في تقديم فهم أعمق لدور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مسارات التنمية المستدامة.

مراجعة الأدبيات

تشير الأدبيات إلى تزايد الاهتمام بدور الذكاء الاقتصادي كأداة استراتيجية في دعم التنافسية وتحسين الأداء الاقتصادي، حيث يرتبط بقدرة المؤسسات والدول على جمع وتحليل المعلومات وتوظيفها في اتخاذ قرارات فعالة. وقد أظهرت إحدى الدراسات أن التكامل بين الذكاء الاقتصادي ورأس المال الفكري، وخاصة البشري، يسهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة من خلال تعزيز الابتكار وتحسين جودة المعرفة، في حين يؤدي ضعف إدارة المعرفة وعدم حماية الملكية الفكرية إلى تراجع القدرة التنافسية، وهو ما يعكس أهمية الحوكمة المؤسسية في إدارة المعلومات الاستراتيجية . (Nešković et al. 2016)

وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات لاحقة أكدت أن الذكاء الاقتصادي يمثل أداة محورية في تعزيز تنافسية الدول، حيث يسهم تطبيق سياسات مثل اليقظة الاستراتيجية وحماية المعلومات وسياسات التأثير في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار وجذب الاستثمارات، بما يدعم القدرة التنافسية على المستوى الكلي (Khawaled & Bouzreb 2017). كما أظهرت الأدبيات أن تكامل ذكاء الأعمال مع مشاركة المعرفة والابتكار التنظيمي يؤدي إلى تحسين جودة القرارات الإدارية وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية، وهو ما ينعكس إيجابًا على الأداء المؤسسي واستدامته (Eidizadeh et al. 2017).

وقد عززت دراسات لاحقة هذا التوجه من خلال التركيز على التطبيقات العملية للذكاء الاقتصادي، حيث تبين أن تبني ممارسات مثل اليقظة الاستراتيجية وسياسات التأثير وحماية المعلومات يسهم في تحسين الأداء المؤسسي وزيادة الحصة السوقية وتعزيز القدرة على الابتكار في بيئات تتسم بالتغير المستمر(Bouhassan & Bouasha 2019) . وفي السياق ذاته، أظهرت الأدبيات أن كفاءة الهيكل الاقتصادي، إلى جانب السياسات الاقتصادية الرشيدة، تمثل عاملاً حاسمًا في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، بما يدعم تحقيق النمو المستدام .(Abu Zahrin, S. N. et al. 2020)

كما اتجهت دراسات أخرى إلى تحليل أثر الذكاء الاقتصادي على الأداء المؤسسي من منظور أكثر شمولاً، حيث تبين أنه يسهم في تحسين التخطيط الاستراتيجي وزيادة القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، في حين يعزز

الذكاء التنافسي من الإنتاجية والرشاقة التنظيمية ويدعم اتخاذ القرار الاستراتيجي، مما ينعكس في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات (Ouédraogo & Nassè 2020; Nte et al. 2020). وفي الإطار نفسه، أكدت الأدبيات أن تحسين بيئة الأعمال من خلال تطوير التشريعات والبنية التحتية وتعزيز الحوكمة يمثل عاملاً رئيسيًا في دعم التنافسية، في مقابل تأثير التحديات المؤسسية التي قد تعيق تحقيق الكفاءة الاقتصادية. (Kalash & Khentar 2021)

كما أظهرت دراسات أخرى أن فعالية الذكاء التنافسي تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة، حيث تسهم هذه العوامل في تحسين جودة القرارات ودعم الأداء التنافسي، في حين يؤدي تطبيق أنظمة الذكاء الاقتصادي إلى تحسين الربحية والإنتاجية والحصة السوقية، خاصة في ظل وجود دعم مؤسسي وحكومي فعال يعزز من كفاءة تطبيق هذه النظم. (Abu Juma 2021; Abdullah & Boutoura 2021)

وفي سياق التحولات الاقتصادية، تشير الأدبيات التطبيقية إلى أن الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية تواجه تحديات هيكلية مرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات تنويع اقتصادي وإصلاحات مالية وهيكلية. وقد أظهرت بعض الدراسات أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي، بما يعزز الحاجة إلى تطوير سياسات اقتصادية أكثر استدامة (Al-Hinai 2020). كما بينت دراسات أخرى أن تحسين التنافسية الاقتصادية يرتبط بتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وتطوير بيئة الأعمال وتبني سياسات اقتصادية رشيدة تدعم النمو المستدام .(Esa 2025)

كما توضح الأدبيات أن التحول الاقتصادي يتطلب تكاملاً بين القيادة المؤسسية والسياسات العامة، حيث يسهم تطوير استراتيجيات الموارد البشرية وتعزيز الكفاءة التنظيمية في تحسين الأداء المؤسسي في ظل التحولات الاقتصادية (al-Harthy 2022)، بينما تمثل الحوكمة الفعالة وتطوير البنية المؤسسية عوامل أساسية في دعم التحول الاقتصادي وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي ويتكامل ذلك مع دور السياسات الحكومية في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحفيز القطاعات غير التقليدية وتعزيز الاستثمار، بما يعكس توجهًا نحو تنويع القاعدة الاقتصادية. (al-Mamari, A. & al-Busaidi, K. 2021)

وعلى الرغم من هذا التراكم المعرفي، إلا أن معظم الدراسات ركزت على تحليل الذكاء الاقتصادي أو التنافسية في سياقات مؤسسية أو قطاعات محددة، دون تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين القيادة السياسية وأدوات الذكاء الاقتصادي ومؤشرات التحول الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي. كما أن الدراسات التطبيقية لم تتناول بشكل كافٍ الفترات التي تشهد تحولات هيكلية عميقة في السياسات الاقتصادية، وهو ما يبرز الحاجة إلى دراسات تحليلية أكثر تكاملاً تربط بين الأبعاد القيادية والاقتصادية في إطار موحد، وتسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

التعليق على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أن الذكاء الاقتصادي يلعب دورًا مهماً في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية، سواء داخل المؤسسات أو على مستوى الدول. حيث تساعد المعلومات والتحليلات في دعم اتخاذ القرار وتحسين كفاءة العمل (Nešković et al. 2016,) كما أوضحت بعض الدراسات أن تطبيق ممارسات مثل حماية المعلومات واليقظة الاستراتيجية يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي. كما بينت دراسات أخرى أن الذكاء الاقتصادي يساعد في تحسين الأداء المؤسسي وزيادة الإنتاجية ودعم التخطيط الاستراتيجي، مما ينعكس على تحقيق نتائج اقتصادية أفضل (Bouhassan؛Ouédraogo & Nassè 2020) كذلك تلعب الحوكمة وبيئة الأعمال دورًا مهماً في دعم التنافسية والاستقرار الاقتصادي. (Kalash & Khentar 2021)

وفي سلطنة عُمان، أشارت الدراسات إلى وجود حاجة إلى تنويع الاقتصاد بسبب تقلبات أسعار النفط(-al Hinai 2020). كما أوضحت أن تحسين أداء المؤسسات الحكومية وتطوير السياسات الاقتصادية يسهم في دعم النمو الاقتصادي، إضافة إلى أهمية تطوير الموارد البشرية والحوكمة في تحقيق التحول الاقتصادي (al-Mamari, A. & al-Busaidi, K.2020) ورغم أهمية هذه الدراسات، إلا أنها غالبًا تناولت الموضوعات بشكل منفصل، ولم تربط بشكل واضح بين القيادة السياسية والتحول الاقتصادي، وهو ما تحاول هذه الدراسة توضيحه.

مفاهيم وفرضيات الدراسة

أولاً: القيادة السياسية (المتغير المستقل)

تُعد القيادة السياسية من المتغيرات المستقلة الأساسية في تفسير الأداء الاقتصادي للدول، حيث تشير إلى قدرة صانع القرار على توجيه السياسات العامة، وصياغة الاستراتيجيات الاقتصادية، واتخاذ القرارات التي تؤثر في مسار التنمية. وترتبط فاعلية القيادة السياسية بمدى قدرتها على إدارة الموارد بكفاءة، وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة للتحديات الاقتصادية. (Mizan, M. et al. 2025)

كما تسهم القيادة السياسية في تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية من خلال دعم مبادئ الحوكمة والشفافية، وتحسين جودة التشريعات الاقتصادية، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للاستثمار. ويُعد توظيف أدوات الذكاء الاقتصادي في صنع القرار من العوامل التي تعزز من كفاءة القيادة السياسية، من خلال دعم القرارات القائمة على البيانات وتحليل الاتجاهات الاقتصادية، مثل:

ضبط أوضاع المالية العامة وخفض الدين العام: يمثل ضبط أوضاع المالية العامة وخفض الدين العام أحد المؤشرات الرئيسية على كفاءة القيادة السياسية في إدارة الاقتصاد، حيث يعكس القدرة على تحقيق الاستدامة المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالمديونية. وترتبط هذه السياسات بتبني استراتيجيات مالية منضبطة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي .(Fauzan & Sulaiman 2019)

تحقيق التوازن المالي وتعزيز الاستدامة المالية: يعكس تحقيق التوازن المالي كفاءة السياسات المالية التي تتبناها القيادة السياسية، حيث يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية، بما يدعم تحقيق النمو المستدام. حوكمة الجهاز الإداري للدولة وإعادة هيكلته: تُعد الحوكمة الحكومية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها القيادة السياسية لتحسين كفاءة الأداء المؤسسي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقليل الفساد، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات العامة ورفع كفاءة الجهاز الإداري. (Mak Din et al. 2014)

حوكمة الشركات والاستثمارات الحكومية: تسهم القيادة السياسية في تعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة من خلال تبني نظم فعالة لحوكمة الشركات والاستثمارات الحكومية، بما يعزز الشفافية والمساءلة، ويرفع كفاءة الأداء الاقتصادي (al-Abri, K. 2023). إصلاح نظم الحماية الاجتماعية: يعكس تطوير نظم الحماية الاجتماعية دور القيادة السياسية في تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية والاستقرار الاجتماعي، بما يسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

تحسين التصنيفات الائتمانية وتعزيز الثقة الاستثمارية: يرتبط تحسن التصنيف الائتماني بفاعلية القيادة السياسية في إدارة السياسات الاقتصادية، حيث يعكس زيادة ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية في الاقتصاد، ويسهم في جذب الاستثمارات (al-Shammakhi, A, et al. 2022). تطوير التشريعات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال: تؤدي القيادة السياسية دورًا مهمًا في تحديث التشريعات الاقتصادية بما يتوافق مع متطلبات التنمية، ويسهم ذلك في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية الاقتصادية. (Mohamad Rais et al. 2024)

دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يسهم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل، ويعكس توجه القيادة السياسية نحو تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. تحفيز الاستثمار والمشروعات الاستراتيجية: تعكس السياسات الاستثمارية والمشروعات الاستراتيجية دور القيادة السياسية في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، بما يدعم تحقيق التحول الاقتصادي .(Haron, M. S 2019) وتؤكد الأدبيات أن القيادة السياسية الفعالة تمثل عاملاً حاسمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام، من خلال تبني سياسات اقتصادية رشيدة، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، ودعم التحول الاقتصادي. (Mak Din et al. 2014)؛ (Fauzan & Sulaiman 2019)

ثانيًا: التحول الاقتصادي (المتغير التابع)

يمثل التحول الاقتصادي المتغير التابع في هذه الدراسة، ويُقصد به Al-Hinai, Y. & Khan, F. (2020) عملية هيكلية تهدف إلى تطوير بنية الاقتصاد وتحسين كفاءته، من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي، وتعزيز النمو، وتحقيق الاستدامة المالية. ويعكس هذا التحول قدرة الاقتصاد على الانتقال من الاعتماد على مصادر تقليدية للدخل إلى اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة. ويتجلى التحول الاقتصادي في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، من أبرزها نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق التوازن المالي، وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة. كما يرتبط بتحسين بيئة الأعمال، وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. (Mizan, M. 2025)

وبالتالي يرتبط التحول الاقتصادي كذلك بمجموعة من السياسات التي تعكس كفاءة الإدارة الاقتصادية، ومن أهمها:

نمو الناتج المحلي الإجمالي: يُعد نمو الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الأساسية لقياس التحول الاقتصادي، حيث يعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام وزيادة الإنتاجية.

التوازن المالي: يمثل التوازن المالي مؤشرًا مهمًا على كفاءة السياسات الاقتصادية، حيث يعكس قدرة الدولة على إدارة مواردها المالية وتحقيق الاستدامة المالية. (Al-Abri, K. 2023)

وكذلك ضبط أوضاع المالية العامة وخفض الدين العام، وتحقيق التوازن المالي، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، وتحسين التصنيفات الائتمانية، ودعم ريادة الأعمال، وتحفيز الاستثمار. وتشير الأدبيات إلى أن نجاح هذه السياسات يعتمد بدرجة كبيرة على فاعلية القيادة السياسية في توجيهها وتنفيذها بكفاءة .(Mak Din et al. 2014)

إنجازات السلطان هيثم منذ توليه الحكم:

يتناول الباحث في هذا المبحث العديد من إنجازات السلطان هيثم منذ توليه الحكم في يناير 2020 م إلى ديسمبر 2023 م؛ حيث يقوم الباحث بمراجعة العديد من الأدبيات من أجل توضيح مساهمات السلطان هيثم في تحقيق النمو والتطور للسلطنة؛ حيث تتجسد إنجازات السلطان هيثم كما ذكرها موقع السلطان هيثم (2024) منذ توليه الحكم وحتى الآن في رؤية «عُمان 2024 ، هذه الرؤية تعبر عن التطلعات والطموحات العظيمة لمستقبل أكثر ازدهارًا ونماءً لعُمان، وتركز هذه الإنجازات على عدة جوانب مهمة، والتي منها، دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل؛ من خلال تحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز الاقتصاد برامج الحماية الاجتماعية، ويسعى أيضًا إلى ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز نظام التعليم والرعاية الصحية بجودة عالية، وضمان تواصل البناء والتنمية لصالح الأجيال المتعاقبة، كما يسعى للحفاظ على المنجزات التي حققتها النهضة العُمانية خلال العقود الخمسة الماضية والبناء عليها، ويسعى أيضًا لتحديث الجهاز الإداري للدولة، وتحديث التشريعات والقوانين، وفي الجانب الاقتصادي يولي السلطان هيثم أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع ريادة الأعمال، وفيما يتعلق بتنمية المناطق الساحلية

يتم تنفيذ مشروع تطوير ميناء الصيد البحري متعدد الأغراض في ولاية دبا بمحافظة مسندم، وهذا يعكس التزام السلطان هيثم بتعزيز البنية التحتية وتطوير القطاع البحري.

ومن خلال تحليلات الأخبار الاقتصادية ومتابعتها في مختلف وسائل الإعلام تناول الباحث اهم الإنجازات الاقتصادية لإنجازات السلطان هيثم الاقتصادية منذ توليه الحكم يناير2020 م إلى ديسمبر 2023 م، النجاح في خفض وتقليص الدين العام، وتحقيق فائض مالي بالميزانية العامة للسلطنة، وحوكمة الجهاز الإداري للدولة وتقليص ودمج الوحدات الحكومية المدنية، وحوكمة الشركات والاستثمارات الحكومية تحت مظلة جهاز الاستثمار العماني، ودمج صناديق التقاعد تحت مظلة صندوق الحماية الاجتماعية، تحسين مؤشرات التصنيفات الائتمانية والاستثمارية للسلطنة عبر وكالات التصنيف العالمية، وتحديث وموائمة التشريعات والقوانين ذات الصلة بالشأن الاقتصادي، ودعم رواد الأعمال وإيجاد برامج تمويلية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ورفع رأس مال بنك التنمية وإعفاء العديد من رواد الأعمال من التزاماتهم المالية، وتأسيس صندوق عمان المستقبل، وتخفيض تسعيرة الخدمات الحكومية، وإنشاء مدينة السلطان هيثم، وصول الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقارب 60 مليار دولار، ونمو القطاع غير النفطي وتراجع التضخم، ودمج المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمناطق الصناعية تحت مظلة هيئة المناطق الاقتصادية، وافتتاح صالة استثمر في عمان للمستثمرين الراغبين في تنفيذ مشاريعهم بالسلطنة، وافتتاح مشروع مصفاة الدقم، تضاعف إنتاج السلطنة من الغاز الطبيعي.

فرضيات الدراسة

في ضوء الإطار النظري السابق، تقوم الدراسة على اختبار العلاقة بين القيادة السياسية بوصفها متغيرًا مستقلاً، والتحول الاقتصادي بوصفه متغيرًا تابعًا، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية (H1): توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القيادة السياسية والتحول الاقتصادي في عهد السلطان هيثم.

الفرضية الفرعية الأولى (H1a): توجد علاقة معنوية إيجابية بين القيادة السياسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في عهد السلطان هيثم.

الفرضية الفرعية الثانية (H1b) : توجد علاقة معنوية إيجابية بين القيادة السياسية وتحقيق التوازن المالي في عهد السلطان هيثم.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive-Analytical Method)، إذ يتيح وصف وتحليل السياسات الاقتصادية وممارسات الحوكمة الحكومية في سلطنة عُمان وربطها بمستوى الاقتصاد. كما يستفيد المنهج من البيانات الوثائقية والرسمية والتقارير الحكومية والإحصاءات الاقتصادية، لتحليل العلاقة بين المتغيرات وتقديم استنتاجات دقيقة حول أثر السياسات الاقتصادية والحوكمة، بما يتوافق مع الدراسات السابقة ذات الصلة.

نتائج الدراسة

الإحصاءات الوصفية

جدول 1: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.022537	0.0045	0.026	-0.034	6	نمو الناتج المحلي الإجمالي
0.0940702	-0.005178	0.1035	-0.1567	6	التوازن المالي
0.01211	1.1562	1.18	1.14	6	التحول الرقمي
0.19408	0.1167	0.3	-0.2	6	الكفاءة الحكومية
0.00624	0.0276	0.03	0.02	6	معدل البطالة

تشير نتائج الإحصاء الوصفي إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة يعكس قدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، حيث بلغ متوسط النمو(0.0045)، مع تباين بين القيم السالبة والموجبة تراوح بين (−0.034) و (0.026). ويعكس هذا التباين مرور الاقتصاد بمراحل تباطؤ وأخرى تحسن تدريجي، وهو ما يُعد سمة طبيعية للاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي. كما يشير الانحراف المعياري البالغ (0.0225) إلى وجود درجة معتدلة من التقلب في النمو، ترتبط بالتغيرات في البيئة الاقتصادية الكلية.

وفيما يتعلق بالتوازن المالي، فقد بلغ متوسطه(−0.005) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس توجه السياسات المالية نحو تقليص العجز والسعي لتحقيق الاستدامة المالية. كما يُظهر نطاق القيم الممتد من (−0.1567) إلى (0.1035) قدرة المالية العامة على الانتقال من حالات عجز إلى تحقيق فوائض في بعض الفترات، بما يعكس فاعلية إجراءات الإصلاح المالي. ويشير الانحراف المعياري (0.094) إلى درجة من المرونة في السياسة المالية وقدرتها على التكيف مع الصدمات الاقتصادية.

أما التحول الرقمي، فقد سجل متوسطًا بلغ (1.1562) مع تباين محدود بين (1.14) و (1.18)، وهو ما يعكس استقرارًا واضحًا وتطورًا تدريجيًا في البنية الرقمية. كما يدل الانحراف المعياري المنخفض (0.012) على اتساق مستويات التحول الرقمي، بما يعزز من كفاءة الخدمات الحكومية ويدعم بيئة الأعمال.

وفيما يخص الكفاءة الحكومية، فقد بلغ متوسطها (0.1167)، مع تباين ملحوظ بين (−0.20) و (0.30)، وهو ما يعكس تحسنًا تدريجيًا في جودة الأداء الحكومي، إلى جانب استمرار بعض التحديات المؤسسية. ويشير هذا التباين إلى ديناميكية الجهاز الإداري وقدرته على التكيف مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي.

أما معدل البطالة، فقد بلغ متوسطه (0.0276)، مع نطاق محدود للتغير بين (0.02) و (0.03)، وهو ما يعكس استقرارًا نسبيًا في سوق العمل. ويُشير ذلك إلى فاعلية السياسات الاقتصادية في الحفاظ على مستويات توظيف متوازنة خلال فترة الدراسة، رغم التحديات الاقتصادية المختلفة.

وبوجه عام، تعكس نتائج الإحصاء الوصفي حالة من التوازن النسبي بين الاستقرار والتغير في المتغيرات الاقتصادية، وهو ما يتسق مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد، ويُمهّد لفهم أعمق للعلاقات بين متغيرات الدراسة في التحليلات الإحصائية اللاحقة. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل 1: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تحليل الارتباط البسيط

جدول 2: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

Correlations

		نمو الناتج المحلي الإجمالي	التوازن المالي	التحول الرقمي	الكفاءة الحكومية	معدل البطالة
نمو الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	1	0.78	0.745	-0.287	0.574
	Sig. (2-tailed)		0.068	0.149	0.64	0.312
	N	6	6	5	5	5

0.26	-0.591	0.206	1	0.78	Pearson Correlation	التوازن المالي
0.672	0.294	0.74		0.068	Sig. (2-tailed)	
5	5	5	6	6	N	
0.44	-0.164	1	0.206	0.745	Pearson Correlation	التحول الرقمي
0.383	0.756		0.74	0.149	Sig. (2-tailed)	
6	6	6	5	5	N	
0.503	1	-0.164	-0.591	-0.287	Pearson Correlation	الكفاءة الحكومية
0.309		0.756	0.294	0.64	Sig. (2-tailed)	
6	6	6	5	5	N	
1	0.503	0.44	0.26	0.574	Pearson Correlation	معدل البطالة
	0.309	0.383	0.672	0.312	Sig. (2-tailed)	
6	6	6	5	5	N	

تشير نتائج تحليل الارتباط إلى وجود علاقات إيجابية ومثمرة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التحول الرقمي، حيث بلغ معامل الارتباط ٥٤٧,٠. ويعكس ذلك أن ارتفاع مستوى استخدام الإنترنت والهاتف المحمول يسهم في تعزيز القدرة الاقتصادية وتطوير أداء القطاعات المختلفة، بما يعزز مسار النمو المستدام. كما يظهر نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتباطًا إيجابيًا مع معدل البطالة بقيمة 0.574، ما يشير إلى فعالية سوق العمل في دعم نشاط الاقتصاد واستيعاب القوى العاملة بطريقة متوازنة.

فيما يتعلق بـ التوازن المالي للحكومة، سجل ارتباطًا قويًا مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.780، ما يعكس نجاح السياسات المالية في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. كما أظهر التوازن المالي ارتباطًا إيجابيًا مع مؤشر التحول الرقمي بقيمة 0.206، ما يدل على دور التقنيات الرقمية في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية وتعزيز فعالية التدابير الاقتصادية.

أما مؤشر الفعالية الحكومية، فقد أظهر ارتباطًا إيجابيًا مع كل من معدل البطالة (0.503) ومؤشر التحول الرقمي (−0.164)، ما يعكس قدرة الإدارة الحكومية على تطوير جودة الخدمات والسياسات العامة بطريقة مستمرة، وتعزيز قدرة المؤسسات على التكيف مع متطلبات التحول الاقتصادي. وتظهر هذه النتائج أن فاعلية الحكومة تلعب دورًا محوريًا في تحقيق تكامل بين البنية الرقمية وسوق العمل، بما يدعم مسار النمو والتوازن المالي على حد سواء.

بشكل عام، تؤكد نتائج الارتباط أن القيادة السياسية واستراتيجياتها في إدارة الاقتصاد ترتبط بشكل إيجابي بالتحول الرقمي، وكفاءة الحكومة، وسوق العمل، وهو ما يعكس قدرة سلطنة عُمان على الاستفادة من هذه الأدوات لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. وتشير هذه النتائج إلى أن تعزيز هذه المؤشرات يمكن أن يدعم مسار التحول الاقتصادي بطريقة متسقة مع الرؤية الاستراتيجية للبلاد.

الانحدار الخطي لفرضيات الدراسة

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى

جدول 3: ملخص نموذج الانحدار الخطي للفرضية الفرعية الأولى

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.902[a]	.814	.535	.015374	2.230

a. Predictors: (Constant), والمتغيرات المستقلة

b. المتغير التابع: نمو الناتج المحلي الإجمالي

تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (نمو الناتج المحلي الإجمالي)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R = 0.902)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج.

كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.814$)، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نحو 81.4% من التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس قدرة تفسيرية مرتفعة للنموذج. إلا أنه عند استخدام معامل التحديد المعدل (Adjusted $R^2 = 0.535$)، تنخفض القدرة التفسيرية إلى 53.5%، وهو ما يشير إلى تأثير حجم العينة وعدد المتغيرات على دقة التقدير، ويعكس قدرة تفسيرية متوسطة للنموذج.

وفيما يتعلق باختبار دوربن-واتسون، فقد بلغت قيمته (2.230)، وهي قيمة قريبة من (2)، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، وهو ما يعزز من موثوقية نتائج النموذج من الناحية الإحصائية.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية من حيث قوة الارتباط والقدرة التفسيرية، إلا أن الحكم النهائي على صلاحية النموذج يتوقف على نتائج اختبار تحليل التباين (AVONA) ومعنوية المعاملات، وهو ما سيتم تناوله في الجداول التالية لتحديد مدى قبول أو رفض الفرضية الفرعية الأولى بشكل دقيق.

جدول 4: تحليل AVONA للفرضية الفرعية الأولى

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	3	.001	2.915	.266[b]
	Residual	.000	2	.000		
	Total	.003	5			

a. المتغير التابع: نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant),والمتغيرات المستقلة

تشير نتائج تحليل التباين (AVONA) إلى أن قيمة إحصائية (F) بلغت(2.915)، مع مستوى دلالة (Sig = 0.266)، وهي قيمة أعلى من المستوى المعتمد للدلالة الإحصائية (0.05). ويعني ذلك أن نموذج الانحدار ككل لا يتمتع بدلالة إحصائية، مما يشير إلى عدم كفاية الأدلة الإحصائية لإثبات وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

وعلى الرغم من أن نموذج الانحدار أظهر مستوى مرتفعًا من الارتباط والقدرة التفسيرية، إلا أن عدم دلالة اختبار (F) يعكس أن هذه العلاقات قد تكون ناتجة عن خصائص العينة أو التباين العشوائي، وليس عن تأثير حقيقي يمكن تعميمه إحصائيًا. وبناءً على ذلك، لا يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تفترض وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 5: تحليل Coefficients للفرضية الفرعية الأولى

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model B	
			Beta	Std. Error		
0.105	2.844		0.817	2.325	(Constant)	1
0.104	-2.854	-1.116	0.728	-2.077	**التحول الرقمي**	
0.172	-2.086	-0.848	0.047	-0.098	**الكفاءة الحكومية**	
0.174	2.076	0.927	1.613	3.349	**معدل البطالة**	

a. المتغير التابع: نمو الناتج المحلي الإجمالي

توضح نتائج تحليل معاملات الانحدار أن جميع المتغيرات المستقلة لم تحقق دلالة إحصائية عند المستوى التقليدي (0.05)، حيث سجل التحول الرقمي قيمة (Sig = 0.104)، وهي قريبة من مستوى (0.1) ولكنها لا تزال غير كافية للحكم على معنويتها الإحصائية.

كما سجلت الكفاءة الحكومية قيمة (Sig = 0.172)، في حين بلغ مستوى الدلالة لمعدل البطالة (0.174)، وهي جميعها قيم تشير إلى عدم وجود تأثير معنوي واضح لهذه المتغيرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

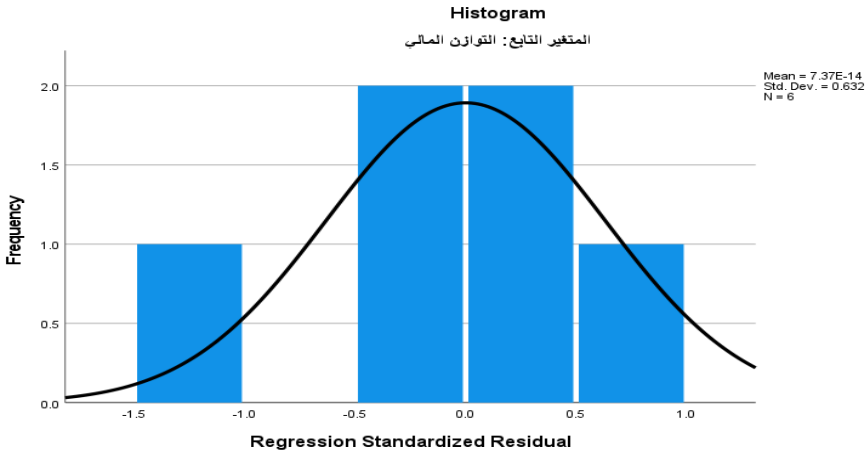

شكل 2: Histogram الفرضية الفرعية الأولى

يُظهر الرسم البياني توزيع البواقي المعيارية للانحدار.(Regression Standardized Residual) يتركز التوزيع حول القيمة صفر، بمتوسط قريب جداً منه، مما يشير إلى غياب التحيز المنهجي في تقديرات النموذج. كما يبلغ الانحراف المعياري 0.632، مما يعكس درجة تشتت البواقي. ومع ذلك، لا يمكن الحكم بشكل قاطع على وجود تغاير التباين أو عدمه من خلال الرسم البياني للتوزيع (Histogram) حده. وذلك لأن (Histogram) يوضح شكل توزيع البواقي فقط، بينما تقوم فرضية تجانس التباين (Homoscedasticity) على فحص استقرار تشتت تلك البواقي عبر مختلف قيم المتغير المستقل.

بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية

جدول 6: ملخص نموذج الانحدار الخطي للفرضية الفرعية الثانية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.990[a]	.981	.952	.0206125	2.316

a. Predictors: (Constant),والمتغيرات المستقلة

b.المتغير التابع: التوازن المالي

تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي إلى وجود علاقة ارتباط قوية جدًا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (التوازن المالي)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R = 0.990)، وهو ما يعكس درجة عالية من الترابط بين متغيرات النموذج.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2 = 0.981)، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر نحو 98.1% من التغير في التوازن المالي، وهي نسبة مرتفعة جدًا تعكس قدرة تفسيرية قوية للنموذج. وعند استخدام معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2 = 0.952)، تظل القدرة التفسيرية مرتفعة، حيث يفسر النموذج نحو 95.2% من التغيرات، وهو ما يعزز من موثوقية النموذج رغم صغر حجم العينة.

وفيما يتعلق باختبار دوربن-واتسون، فقد بلغت قيمته (2.316)، وهي قريبة من (2)، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، وهو ما يعزز من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية.

جدول 7: تحليل AVONA للفرضية الفرعية الثانية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.043	3	.014	34.046	.029[b]
	Residual	.001	2	.000		
	Total	.044	5			

a. المتغير التابع: التوازن المالي

b. Predictors: (Constant), والمتغيرات المستقلة

أظهرت نتائج تحليل التباين أن قيمة إحصائية (F) بلغت (34.046) ، مع مستوى دلالة (Sig = 0.029)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار ككل دال إحصائيًا.

ويعني ذلك أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر بشكل معنوي على التوازن المالي، وأن النموذج يتمتع بقدرة حقيقية على تفسير التغيرات في المتغير التابع، وليس مجرد علاقات عشوائية ناتجة عن خصائص العينة.

جدول 8: تحليل Coefficients للفرضية الفرعية الثانية

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model B	
			Beta	Std. Error		
0.013	8.77		1.096	9.612	(Constant)	1
0.012	-8.965	-1.126	0.976	-8.746	**التحول الرقمي**	
0.037	-5.078	-0.663	0.063	-0.321	**الكفاءة الحكومية**	
0.012	8.927	1.28	2.163	19.31	**معدل البطالة**	

a. المتغير التابع: التوازن المالي

تشير نتائج تحليل معاملات الانحدار إلى أن جميع المتغيرات المستقلة كانت دالة إحصائيًا عند مستوى (0.05)، مما يؤكد وجود تأثير معنوي لكل منها على التوازن المالي. حيث سجل التحول الرقمي مستوى دلالة (Sig = 0.012) ومعامل تأثير سالب، وهو ما يشير إلى أن التوسع في التحول الرقمي قد يرتبط بتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية، مما ينعكس في تقليل الاختلالات المالية. كما أظهرت الكفاءة الحكومية تأثيرًا سالبًا ومعنويًا (Sig = 0.037)، وهو ما يعكس أن تحسن جودة الأداء الحكومي يسهم في تعزيز الانضباط المالي وتحقيق التوازن في الموازنة العامة. في حين سجل معدل البطالة تأثيرًا موجبًا ومعنويًا (Sig = 0.012)، وهو ما قد يعكس التكاليف المالية المرتبطة بسوق العمل وبرامج الدعم، وتأثيرها على هيكل الإنفاق العام.

- تغاير التباين Heteroskedasticity للفرضية الفرعية الثانية

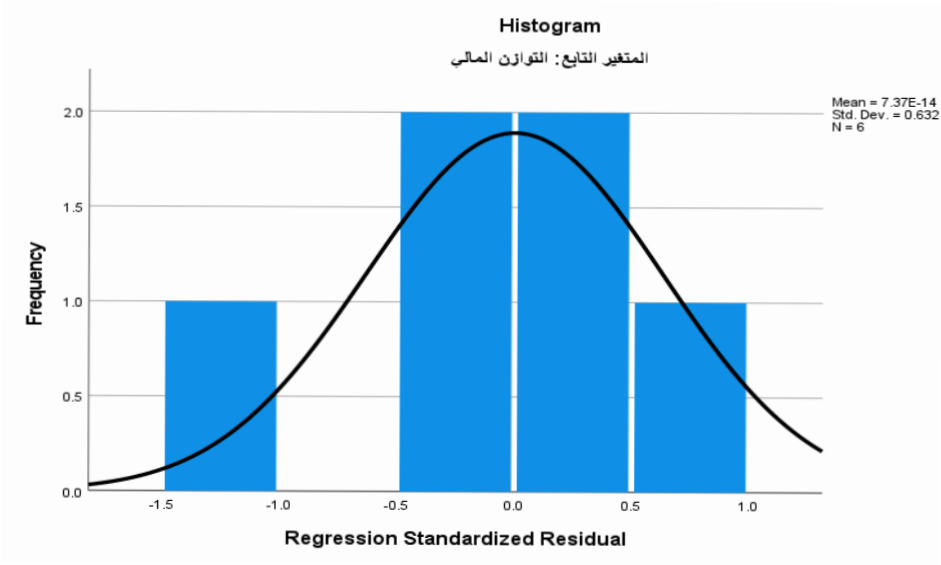

بالنظر إلى الرسم البياني (Histogram) الخاص بالمتغير التابع «التوازن المالي»، والذي يوضح توزيع البواقي المعيارية للانحدار، يمكن تحليل مدى ارتباطه بافتراض تجانُس التباين(Homoscedasticity) أو انتهاكه (تغاير التباين) للفرضية الفرعية الثانية، وذلك على النحو الموسع التالي:

يُظهر الرسم البياني أن البواقي المعيارية تتركز حول الصفر، حيث يبلغ المتوسط قيمة شديدة القرب من الصفر (7.37E-14)، كما يبلغ الانحراف المعياري 0.632. هذا يشير إلى أن النموذج ليس لديه تحيز منهجي واضح في التقدير، وأن البواقي موزعة بشكل متماثل نسبياً.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى :(H1a) توجد علاقة معنوية إيجابية بين دور القيادة السياسية في سلطنة عُمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي في عهد السلطان هيثم.أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن النموذج غير دال إحصائياً، حيث بلغ مستوى الدلالة (Sig = 0.266) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، رغم وجود درجة ارتباط ظاهري بين المتغيرات. وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، حيث لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين دور القيادة السياسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان خلال عهد السلطان هيثم.

الفرضية الفرعية الثانية :(H1b) توجد علاقة معنوية إيجابية بين دور القيادة السياسية في سلطنة عُمان وتحقيق التوازن المالي في عهد السلطان هيثم. أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن النموذج دال إحصائياً، حيث بلغ مستوى الدلالة (Sig = 0.029) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على التوازن المالي خلال فترة الدراسة. كما أوضحت نتائج تحليل المعاملات أن جميع المتغيرات المستقلة لها تأثيرات معنوية في تفسير التغير في التوازن المالي. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية، حيث توجد علاقة معنوية إيجابية بين دور القيادة السياسية وتحقيق التوازن المالي في سلطنة عُمان خلال عهد السلطان هيثم. وتشير هذه النتائج في مجملها إلى أن دور القيادة السياسية كان أكثر تأثيراً في تحقيق الاستقرار والتوازن المالي مقارنة بتأثيره على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

مناقشة النتائج

تشير نتائج الدراسة إلى وجود اختلاف في تأثير القيادة السياسية في سلطنة عُمان خلال عهد السلطان هيثم على متغيرات الدراسة، حيث لم تثبت الفرضية الأولى وجود علاقة معنوية بين القيادة السياسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، رغم وجود ارتباط ظاهري بين المتغيرات. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة Nešković et al. (2016) التي أشارت إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بعوامل متعددة تتجاوز السياسات الحكومية المباشرة، وكذلك الدراسات التي أوضحت أن تأثير السياسات الاقتصادية على النمو قد يكون غير مباشر ويظهر على المدى الطويل. وفي المقابل، أظهرت نتائج الفرضية الثانية وجود علاقة معنوية إيجابية بين القيادة السياسية وتحقيق التوازن المالي، وهو ما يتسق مع نتائج دراسة Ouédraogo & Nassè (2020) التي أكدت دور الذكاء الاقتصادي في تحسين الأداء المؤسسي والتخطيط المالي، وكذلك دراسة Abdullah & Boutoura (2021) التي أبرزت أهمية الحوكمة والسياسات الحكومية في تحقيق الاستقرار المالي.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسات سلطنة عُمان الحديثة التي أوضحت نجاح السياسات الاقتصادية في خفض الدين العام وتحقيق فوائض مالية، وهو ما يعكس فاعلية القيادة السياسية في إدارة الموارد المالية. ويمكن الربط هنا مع ما أشارت إليه دراسة(2020) Nte et al. ودراسة (Kalash & Khentar 2021) حول دور بيئة الأعمال والحوكمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وبالتالي، توضح الدراسة أن تأثير القيادة السياسية في سلطنة عُمان كان أكثر وضوحًا في تحقيق التوازن المالي مقارنة بتأثيره على النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع اتجاه عدد من الدراسات السابقة التي تميز بين التأثير المباشر للسياسات المالية والتأثير غير المباشر على النمو الاقتصادي.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن القيادة السياسية في سلطنة عُمان خلال عهد السلطان هيثم بن طارق كان لها دور واضح ومؤثر في توجيه مسار التحول الاقتصادي، خاصة في جانب تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة إدارة الموارد. وقد بينت النتائج أن المتغيرات المرتبطة بالسياسات الحكومية، مثل التحول الرقمي وفاعلية الحكومة ومعدل البطالة، أسهمت بدرجات متفاوتة في تفسير التغيرات في الأداء الاقتصادي.

وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية إحصائياً بين القيادة السياسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس تأثر النمو الاقتصادي بعوامل متعددة تتجاوز نطاق السياسات المباشرة. في المقابل، ثبت وجود علاقة معنوية إيجابية بين القيادة السياسية وتحقيق التوازن المالي، مما يؤكد فاعلية السياسات المالية والإدارية التي تم تبنيها خلال الفترة محل الدراسة.

كما تشير النتائج إلى أن الإصلاحات المرتبطة بتعزيز الحوكمة، وضبط الإنفاق العام، وتطوير الجهاز الإداري، ودعم التحول الرقمي، كان لها دور مباشر في تحسين المؤشرات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. ويعكس ذلك قدرة القيادة السياسية على إدارة الموارد بكفاءة، وتطبيق سياسات اقتصادية متوازنة تدعم الاستدامة المالية.

وتؤكد الدراسة أن تجربة سلطنة عُمان تمثل نموذجًا مهماً في كيفية توظيف القيادة السياسية للأدوات الحديثة في إدارة الاقتصاد، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية ورؤية عُمان 2040، خاصة في جانب الاستقرار المالي، مع الإشارة إلى أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تكامل هذه الجهود مع عوامل اقتصادية وهيكلية أخرى على المدى الطويل.

REFERANCES

Abdullah Juma, Al-Shazly Issa Hamad & Boutoura, Fadhila. 2021. Economic intelligence system and its impact on achieving competitiveness and sustainability of business organizations. *Nile Journal for Studies and Research* (18): 28–56.

Abu Zahrin, S. N., Radin Hasbani, R. A. A. & Haron, M. S. 2020. The relationship between love for humanity and economic jihad. *Jurnal Hadhari: An International Journal* 12(2): 93 – 105.

al-Abri, K. 2023. Business environment and foreign investment in Oman. *Journal of Business and Socio-economic Development* 3(2): 150–162.

Bouhassan, Sara Kenza & Bouasha, Mubarak. 2019. Economic intelligence as a mechanism to achieve competitive advantage in economic organization: An analytical study of the French experience. *Journal of Humanities and Social Sciences* (51): 164–193.

Eidizadeh, R., Salehzadeh, R. & Esfahani, A. C. 2017. Analysing the role of business intelligence, knowledge sharing and organisational innovation on gaining competitive advantage. *Journal of Workplace Learning* 29(4): 250–267.

Esa, M. S. M., Wahid, H., Yaacob, S. E. & Mohamad, A. H. H. 2025. Adaptation strategy of conditional cash transfers on educational outcomes for zakat institutions: A systematic review in Southeast Asia. *Jurnal Hadhari: An International Journal* 17(1): 122 – 140.

Fauzan, I. & Sulaiman, N. 2019. Leadership transition in Islam: Analysis of the election system of the Rightly Guided Caliphs. *Islamiyyat* 11(2): 245 – 265.

al-Hinai, Y. & Khan, F. 2020. Economic diversification and sustainable development in Oman. *International Journal of Economics and Financial Issues* 10(4): 1–8.

Haron, M. S. 2017. Wealth protection in the context of maqasid syariah: Malaysia's role in realizing the concept of economic jihad. *Jurnal Hadhari: An International Journal* 9(2): 289 – 306.

Kalash, Abdullah & Khentar, Nawal. 2021. The importance of improving the business environment in enhancing the competitiveness of the tourism sector in Algeria: A comparative study with a group of Arab countries. *Arab Administrative Journal* 41(4), 159–178.

Khawaled, Abu Bakr Al-Sharif, & Bouzreb, Khair Eddine Mahmoud. 2017. Economic intelligence and its role in enhancing the competitiveness of economies and countries: A reading of the Japanese experience. *Al-Bashaer Economic Journal* 3(3): 34–54.

al-Mamari, A. & Al-Busaidi, K. 2021. Fiscal policy and public debt sustainability in Oman. *Journal of Asian Finance, Economics and Business* 8(3): 123–132.

Mak Din, H. A. H., Stapa, Z., Ismail, A. M. & Yahya, S. A. 2014. Using value approach in selecting political leadership: A survey study on the Malay middle class after the New Economic Policy. *Islamiyyat* 6(2): 73 – 84.

Mizan, M., Saifai, A. & Fadhli, A. 2025. Digital transformation and economic development in Oman. *Sustainability* 17(2): 500–515.

Mohamad Rais, M. M., Mohd Shafiai, M. H., & Haron, M. S. 2024. Cooperative governance according to the concepts of tawhid, shura, and ta'awun: A study on mosque cooperatives in Malaysia. *Jurnal Hadhari: An International Journal* 16(2): 266-296.

Nešković, S., Jovanović, Ž. & Čavlin, M. 2016. Economic intelligence and intellectual capital in agriculture competitiveness: Case study. *Economics of Agriculture* 63(2): 445–459.

Nte, N. D., Omede, K. N., Enokie, B. K. & Bienose, O. 2020. Competitive intelligence and competitive advantage in pharmaceutical firms in developing economies. *Journal of Management, Economics, and Industrial Organization* 4(1): 76–99.

Ouédraogo, H. & Nassè, T. B. 2020. Emergence of economic intelligence approach in West Africa: Case of a telecommunications company in Burkina Faso. *International Journal of Management & Entrepreneurship Research* 2(5): 391–400.